

## ٩ - الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

المجلس سيواصل القيام بدوره من أجل التوصل إلى حل أو حلول للمشكلات في المنطقة<sup>(٢)</sup>.

ودعا معظم المتكلمين إلى المصالحة وحل الأزمة سلمياً. وأعربوا عن تأييدهم لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ودعوا جميع الأطراف للتقيد به. وأشار العديد من متكلمين إلى أهمية نزع سلاح أفراد الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادة تم إلى بلدانهم الأصلية. كما أعرب عدة متكلمين عن قلقهم إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة.

وقال ممثل الولايات المتحدة إنه لا يعتقد أن من الممكن تحقيق انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية بالوسائل العسكرية. وأشار إلى أنه ليس بمقدور رواندا تأمين مصالحها الأمنية الطويلة الأجل عن طريق انتهاج سياسة عسكرية معارضة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعا إلى بناء علاقة تعاونية فيما بينهما تقوم على أساس المصالح المشتركة، علاقة تؤدي إلى تهميش القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي وكافة الجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حث رئيس رواندا على "أن يضمن احترام قواته وحلفائه في الكونغو لحقوق شعب الكونغو الإنسانية والمدنية احتراماً كاملاً"<sup>(٣)</sup>.

وأعرب ممثل فرنسا عن رأي مفاده أن إعادة إحياء عملية اتفاق لوساكا ثم الانتقال أخيراً إلى المرحلة الثانية من انتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتطلبان فصل وسحب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إن وجود قوات عدوانية

المداورات التي أجريت في الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٢ (الجلسات ٤٢٧٣ و ٤٣٢٣ و ٤٥٣٢)

في الجلسة ٤٢٧٣ المعقودة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠١، استمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من الأمين العام ورئيس رواندا، وأدى بعدهما بيانات جميع أعضاء المجلس.

وأشار الأمين العام في إحاطته إلى أن المجلس يجتمع ليعيد التأكيد على التزامه بإحلال السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسلط الضوء على ضرورة معالجة القضايا المتعلقة بالحكم والحوار الوطني والديمقراطية والمساءلة والمصالحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة ككل. وعلاوة على ذلك، أشار إلى مسألة استمرار وجود الجماعات المسلحة الضارية، وشدد على أنه يجب ألا يُسمح للمسؤولين عن ارتكاب أسوأ الفظائع لانتهاكات حقوق الإنسان - وخاصة أولئك المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية - بالإفلات من العقاب<sup>(١)</sup>.

وأكد رئيس رواندا أهمية عملية اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وكذلك رغبة بلده في الوفاء بالتزاماته على النحو المطلوب في تلك العملية. ورأى أن المسائل الأساسية التي يجب أن تعالج حتى يتسنى إنجاح عملية لوساكا للسلام هي، أولاً، الحوار بين الأطراف الكونغولية؛ وثانياً، كيفية معالجة مشكلة القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي؛ وثالثاً، انسحاب القوات الأجنبية من الكونغو. وبالإضافة إلى ذلك، قال إنه لا يساوره شك في أن

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(١) S/PV.4273، الصفحة ٢.

المسلحة. وغطى التقرير التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، وقدم مقترحات وتوصيات بإجراءات يتخذها المجلس في تلك المناطق<sup>(٩)</sup>.

وفي الجلسة، أدلى بيانات جميع أعضاء المجلس، وممثلو بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وناميبيا ورواندا وجنوب أفريقيا وأوغندا، فضلا عن الأمين العام. ووجه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ من زامبيا، تحيل نص بيان صادر عن اجتماع مشترك بين اللجنة السياسية لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى البحيرات الكبرى<sup>(١٠)</sup>.

وقدم ممثل فرنسا إحاطة إلى المجلس، شدد فيها على أن دور الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى يتمثل في مساعدة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها عن طريق إرسال مراقبين لرصد احترامها لهذه الالتزامات في الميدان. وأكد أن المسألة ليست على الإطلاق مسألة فرض السلام، بل أنها مسألة مساعدة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها. وناقش عدة أمور، من بينها التقدم المحرز في عملية لوساكا للسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسحب القوات الأجنبية من هناك، وكذلك الحلقة المفرغة التي تدور فيها بوروندي. كما أشار إلى أن البعثة لم تكن مجرد ملاحظة الأحداث، بل ساهمت أيضا في التوفيق بين الاختلافات، وأتاحت إجراء مفاوضات حقيقية حول قضايا حساسة، وذكّرت جميع الأطراف بالتزاماتها وواجباتها باحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقال، علاوة على ذلك، إنه

(٩) للإطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الدراسات الواردة في هذا الفصل عن بوروندي (القسم ٦)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (القسم ١٠).

(١٠) S/2001/525.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرفوض. وأشار علاوة على ذلك إلى أن هناك أيضا شعور بالقلق إزاء معلومات عن عمليات نهب واسعة النطاق للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>(٤)</sup>.

ورأى ممثلا أيرلندا والنرويج أن الشواغل التي ذكرها رئيس رواندا لا يمكن أن تبرر حجم الوجود الرواندي العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشار ممثل أيرلندا إلى أن نفس التحفظ ينطبق على عدد ووضع القوات التي نشرتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بلدان أخرى مجاورة، بغض النظر عن الأسباب التي سبقت لتبرير وجودها<sup>(٥)</sup>.

وتساءل ممثل المملكة المتحدة عما إذا كان رئيس رواندا قد أعطي تعليمات إلى قواته المسلحة باحترام الممتلكات الكونغولية والامتناع عن أي استغلال للثروة المعدنية للكونغو، وأثار مسألة ما إذا كان سيتخذ إجراءات عملية من أجل ضمان عدم تجنيد الأطفال في أي نشاط عسكري<sup>(٦)</sup>.

وفي الجلسة ٤٣٢٣<sup>(٧)</sup> المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى منطقة البحيرات الكبرى في الفترة ١٥ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠١<sup>(٨)</sup>. وغطى التقرير اللقاءات التي عقدها البعثة مع ١٠ من رؤساء الدول في أنحاء أفريقيا، فضلا عن الميسرين وممثلي المجتمع المدني وقادة العديد من الجماعات

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (أيرلندا)؛ والصفحة ١٤ (النرويج).

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٧) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الأول، الجزء الخامس، الحالة ٨، فيما يتصل بالحالات الخاصة المتعلقة بتطبيق المواد ٢٧ إلى ٣٦ من النظام الداخلي المؤقت.

(٨) S/2001/521 و Add.1.

الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعا بضعة متكلمين أيضا إلى وضع حد للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما رحب عدة متكلمين بالجهود التي بذلتها بعثة المجلس لإعطاء دفعة لعملية السلام في بوروندي، وكذلك بجهود رئيس جنوب أفريقيا السابق، نلسون مانديلا، ميسر عملية السلام في بوروندي.

وقال ممثل جمهورية جمهورية الكونغو الديمقراطية إن البعثة قد وجهت رسالة قوية نقلت عزم مجلس الأمن الحقيقي الجماعي على المضي قدما في عملية السلام، ووضع حد "لنهب ثروات" بلده، والنظر في مسألة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكب في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ بداية العدوان. وأكد أنه قد حان الوقت ليعلم مجلس الأمن أن الحرب العدوانية فاقت حدود ما هو محتمل، وأنه يتعين على القوات المحتلة أن تعود إلى أوطانها. وأكد أنه لا بد من تقديم سلطات بوروندي وأوغندا ورواندا المسؤولة عن هروب الآلاف من الكونغوليين إلى العدالة. وأخيرا، أعرب عن تأييده التام لفكرة عقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى<sup>(١٣)</sup>.

وأشار ممثل رواندا إلى أن وصول "أهم هيئة تابعة للأمم المتحدة" إلى أرض الميدان قد عزز من جديد اتفاق لوساكا للسلام، وأعطى موقعه عزمًا على تحقيقه بنجاح. ومع ذلك، فإن نزع السلاح وفض اشتباك "القوات السلبية"، التي تشمل الذين خططوا و نفذوا الإبادة الجماعية في رواندا - أي "ميليشيا الإنتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة، التي رُحِّب بها بحفاوة على التراب الكونغولي منذ زمن نظام موبوتو"، ما زالوا ضروريين. وتلك القوات ستظل عقبة ما لم يتم السيطرة عليها. وأكد

ينبغي عقد مؤتمر لكل الدول المعنية في المنطقة من أجل التعامل مع مسألة الأمن بين دول المنطقة، وتنميتها الاقتصادية المتكاملة، وقضايا حقوق الإنسان، لا سيما حقوق الأقليات<sup>(١١)</sup>.

وفي الإحاطة التي قدمها الأمين العام، قال إن الزيارة التي قامت بها البعثة إلى المنطقة قد أظهرت الأهمية التي تعلقها الأمم المتحدة على عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسلط الضوء على التحديات الملحة التي تواجه عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أولا، وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا بد من توفير موارد إضافية لمواجهة الاحتياجات الناشئة للسكان. وثانيا، وفيما يتعلق بحقوق الإنسان للمدنيين، لا بد من معالجة مسألة الإفلات من العقاب من خلال التحقيق في المذابح المزعومة والانتهاكات الكبرى الأخرى لحقوق الإنسان. ورأى أنه "لا يمكن إقرار سلام دائم دون المحاسبة على الجرائم الأشد قسوة". وثالثا، أثار مسألتي استخدام الأطفال الجنود وعدم استتباب الحالة الأمنية، وخاصة في شرق البلد. وخلص إلى أنه خارج المنطقة، يتعين على كل عضو في أسرة الأمم المتحدة أن يساعد في ضمان السلام وتحسين حياة الشعب الكونغولي<sup>(١٢)</sup>.

ورحب معظم المتكلمين بالبعثة، وأكدوا أنها تتيح فرصة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أكدوا أنه لا بد وأن يتقيد جميع الموقعين على اتفاق لوساكا بالتزاماتهم بموجب خطتي فض الاشتباك. وأكد عدة متكلمين على أهمية الحوار بين الأطراف الكونغولية، وعلى أهمية قرار الحكومة بالسماح للأحزاب السياسية بالمشاركة فيه. وأكد عدد من المتكلمين على أهمية إنعاش النشاط

(١١) S/PV.4323، الصفحات ٣ إلى ١٠.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحات ١٠ إلى ١٢.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحات ١٢ إلى ١٧.

للسهوض بالعملية؛ وأيده في ذلك ممثلا المملكة المتحدة وأيرلندا<sup>(١٦)</sup>.

وأشار ممثل المملكة المتحدة إلى أنه في حين قررت كل الأطراف أنها ستنفذ اتفاق لوساكا، فإن بعثة المجلس "استمعت أيضا إلى تلميحات من كل هذه الأطراف حول الكيفية التي تريد بها التأثير على الاتفاق لمصلحتها". وأكد أنه في حين ستجد الأطراف مغريات في أن تنتزع مزايا من مراحل التنفيذ القادمة لحساب مصالحها الفردية، فإن المجتمع الدولي لن يكون على استعداد لأن يستثمر، سياسيا واقتصاديا، في تلك المنطقة ما لم تتمتع كلها بالاستقرار. ولذلك، فلا فائدة من أن يسعى طرف إلى تحقيق مصالحه على حساب جيرانه أو على حساب المنطقة برمتها. وفيما يتعلق ببيرووندي، أشار إلى أنه يشعر "باكتئاب"، وقال إن ما من أحد من الأطراف أو الحكومة يسهم كما ينبغي في عملية السلام<sup>(١٧)</sup>.

وفي الجلسة ٤٥٣٢<sup>(١٨)</sup> المعقودة في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى منطقة البحيرات الكبرى في الفترة ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢<sup>(١٩)</sup>. وأشارت البعثة،

(١٦) S/PV.4323 (Resumption 1)، الصفحة ٢ (جامايكا)؛ والصفحة ٣ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٤ (أيرلندا).

(١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و٤.

(١٨) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الأول، الجزء الخامس، الحالة ١٠، فيما يتصل بالحالات الخاصة المتعلقة بتطبيق المواد ٢٧ إلى ٣٦ من النظام الداخلي المؤقت.

(١٩) S/2002/537 و S/2002/537/Add.1، التي تتضمن ورقة غُفل معنونة "المؤتمر الدولي المعني بالسلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى" قدمها مجلس الأمن إلى محاوريه خلال بعثته إلى منطقة البحيرات الكبرى، وبلاغ صدر في اختتام الاجتماع المشترك بين اللجنة السياسية المعنية بتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو

أنه يجب أن يتوقف كل أنواع الدعم التي تقدم إلى تلك القوات<sup>(١٤)</sup>.

وأعرب ممثل بوروندي عن سروره لملاحظة أن المجلس تمكن في نهاية المطاف من الاستماع إلى البيانات التي أدلى بها الوسيط وقادة آخرون في منطقة البحيرات الكبرى بشأن خطر الحرب الكاملة في بوروندي بسبب امتداد الحرب من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إن المجلس تمكن في سياق محادثاته مع مجموعتي المتمردين من إدراك أن هاتين الجماعتين لا توليان وقف إطلاق النار أي أولوية في خططهما. أما فيما يتعلق بدور المنطقة، فقد قال إنه سيتبين للمجلس أن بعض الأطراف تلتزم في الحقيقة بتقديم المساعدة، في حين لا يزال البعض الآخر مترددا ويكرر القول بأنه لا توجد خروقات أو عمليات عبور على طول الحدود مع بوروندي. وأفاد أن بعض البلدان المجاورة لبوروندي تنتهج سلوكا يناقض روح اتفاق السلام، بالرغم من أنها شاركت في تقديمه. ولذلك، فقد

دعا المجلس لأن يتصرف دون إبطاء للحصول على إجابات من تلك البلدان والمجموعات المسلحة تفيد بأنها لا بد وأن تتعاون مع الحكومة لتسوية قضايا الأمن على طول الحدود المشتركة. وأعرب عن تأييده لفرض جزاءات فورية على الجماعات المسلحة وعلى من يقدمون الدعم لها، على النحو المتوخى في عمليتي أروشا ولوساكا<sup>(١٥)</sup>.

وأعرب ممثل جامايكا عن خيبة أمله لأن بعض الوفود قد استغلت هذه المرحلة البالغة الأهمية من عملية السلام لإبداء نزوعها للحرب بدلا من التماس الطرق

(١٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و١٨.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحات ٢٢ إلى ٢٤.

عنه، مع وقف لإطلاق النار أو بدونه. وشدد أخيرا على ضرورة توفر مساعدات من المجتمع الدولي<sup>(٢١)</sup>.

ورحب ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية بمشاركة المجلس الوثيقة، وإن أكد على أن المجتمع الدولي يجب أن يولي نفس الاهتمام للتنمية الاقتصادية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان منطقة البحيرات الكبرى، عقب أربع سنوات من "الحرب العدوانية" ضد بلده. وقال إنه لا يمكن توطيد عملية السلام دون توفر دعم اقتصادي، فضلا عن النشاط الثنائي والمتعدد الأطراف<sup>(٢٢)</sup>.

ورحب ممثل رواندا بأن المجلس قد ركز اهتمامه على الأسباب الأساسية التي دفعت رواندا إلى التدخل عسكريا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب حقها الطبيعي في الدفاع المشروع. بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. غير أنه أكد مع ذلك أن اتفاق لوساكا للسلام لو نفذ بجميع عناصره، لكان من شأنه أن يطمئن رواندا لو أن "مخططي ومرتكبي الإبادة الجماعية في رواندا" ما عادوا يحظون بالدعم السياسي والعسكري والمادي والمالي الذي يحظون به في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإذا ما تم تسريحهم وإعادة إدماجهم. كما أكد أنه يجب اعتبار جميع الشركاء الكونغوليين في الحوار بين الأطراف الكونغولية متساوين<sup>(٢٣)</sup>.

وأعرب ممثل جنوب أفريقيا عن قلقه إزاء خروج مجلس الأمن على ما يبدو عن القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) وعن مقاصد اتفاق لوساكا، لأن الفقرة ٢٣ من التقرير<sup>(٢٤)</sup> يمكن

في تقريرها، إلى أن أطراف اتفاق لوساكا قد واصلت، بمساعدة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحقيق تقدم في تطبيق عملية السلام، وتقدمت بعدة توصيات تهدف إلى تيسير عملية السلام، بما في ذلك إنشاء منطقة عازلة لتشجيع انسحاب جميع القوات الأجنبية بصورة منتظمة. وفيما يتعلق ببيرووندي، أشارت البعثة إلى استمرار القتال رغم حدوث أشكال من التحسن. وقدمت البعثة عدة توصيات لتعزيز عملية السلام.

وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو بيرووندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفرنسا ورواندا وجنوب أفريقيا وأسبانيا<sup>(٢٥)</sup> والمملكة المتحدة.

ورحب معظم المتكلمين بالنتائج التي خلصت إليها البعثة وبالتقدم المحرز في حوار الأطراف الكونغولية، وأعربوا عن تأييدهم لتوصيات البعثة بالنسبة لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبيرووندي على حد سواء.

وعرض ممثل فرنسا تقرير البعثة الثالثة التي يوفدها المجلس إلى المنطقة، وأشار إلى أهمية عدة تطورات، من بينها انسحاب جميع القوات الأجنبية، وأكد أن إنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية في كينشاسا لا يقتصر على مساعدة رواندا على التصدي لمشكلتها الأمنية، ولكنه سيساعد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا على الاضطلاع بمهامها على نحو أفضل. ورأى أنه تم إحراز تقدم، وإن ظلت عملية السلام هشة. وفيما يتعلق ببيرووندي، أكد أنه يجب أولا وقف أعمال القتال. وثانيا، أن تنفيذ الإصلاحات خلال الفترة الانتقالية هذه أمر لا غنى

(٢١) S/PV.4532، الصفحات ٢ إلى ٧.

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحات ٩ إلى ١٣.

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(٢٤) تنص الفقرة ٢٣ من التقرير (S/2002/537)، في جانب منها، على ما يلي: "وتتق البعثة بأنه، وفقا للآراء التي أعربت عنها الجهات التي قابلتها، فإن حكومة الجمهورية وحركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)

الديمقراطية، وبعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في لواندا في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢.

(٢٥) بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وإستونيا وأيسلندا وبلغاريا وتركيا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا.

وقال ممثل المملكة المتحدة إنه على ثقة من وجود فرصة حقيقية لإحراز تقدم صوب تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى إذا أمكن للحوار فيما بين الأطراف الكونغولية أن ينتهي إلى نهاية تتناسب مع اتفاق لوساكا وأهداف القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) وما تلاه من قرارات. وشدد على ضرورة حشد كل التأثير وراء التوصل إلى إنجاح الحوار، وعدم الاكتفاء "بتأييد العبارات البليغة المكتوبة في القرارات"<sup>(٢٨)</sup>.

### المقرر المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٦٥): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٨٦٥<sup>(٢٩)</sup> المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ عن الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى<sup>(٣٠)</sup>. وأكد الأمين العام، في تقريره، أن الدعوة التي وجهها مجلس الأمن لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى تنطوي على الاعتراف بأن المشكلات الداخلية في المنطقة يمكن أن تنتشر بسبب الترابط الشديد بين سكان المنطقة من النواحي الاجتماعية والثقافية واللغوية، وهو ما يجعل من الضروري تبني نهج إقليمي. ويتمثل الغرض من المؤتمر، الذي يُعقد بشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في البدء في عملية تؤدي إلى الجمع بين زعماء بلدان منطقة البحيرات الكبرى للتوصل إلى اتفاق على مجموعة من المبادئ، ووضع برامج عمل مختارة والبدء في

أن يفهم منها أن الأطراف المسلحة الثلاثة في الحوار الكونغولي يمكن أن تتوصل وحدها إلى اتفاق ثم تفرضه على المجموعات غير المسلحة في الكونغو. وأكد أن العناصر الخمسة للحوار فيما بين الأطراف الكونغولية - وهي الحكومة، وحركة تحرير الكونغو، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)، والجماعات غير المسلحة، والمجتمع المدني - ينبغي أن تُعامل على قدم المساواة<sup>(٣٥)</sup>.

وقال ممثل بوروندي إن سجل الحكومة الانتقالية التي أنشئت في بلده قبل ستة أشهر كان إيجابياً بوجه عام. غير أنه أضاف أن عملية السلام ما زالت هشة، نتيجة لاستمرار أعمال العنف والفقير المدقع الذي أصاب السكان<sup>(٣٦)</sup>.

وأشار ممثل فرنسا إلى أنه فيما يتعلق بالفقرة ٢٣ من التقرير، فإن مجلس الأمن يلتزم التزاماً دقيقاً بنص اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. غير أنه أكد أيضاً أن الحالة تمر بمرحلة دقيقة نوعاً ما، وتنطوي على "خطر تبلور كتلتين متعارضتين غير متساويتين في الحجم ولكنه يمكن أن يؤدي إلى خطر التقسيم". وقد دفع ذلك الخطر البعثة إلى التأكيد على أن من المستصوب تشجيع إجراء الاتصالات على نحو مباشر ويتسم بالتكتم من أجل التوفيق بين الآراء والتوصل إلى اتفاق شامل، يشمل بطبيعة الحال المجتمع المدني والأحزاب السياسية<sup>(٣٧)</sup>.

ستواصل محادثاتها بهدف التوصل إلى اتفاق شامل جامع بما يتمشى مع اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ويمكن بعد ذلك أن يقوم المشاركون في الحوار بين الأطراف الكونغولية بالتصديق على هذا الاتفاق في وجود الميسر المحايد السير كوتوميلي ماسيري".

(٢٥) S/PV.4532، الصفحات ١٣ إلى ١٥.

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

(٢٩) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل العاشر، الجزء الرابع، فيما يتصل بتفسير أو تطبيق أحكام الفصل السادس من الميثاق.

(٣٠) S/2003/1099.

المتكلمين إلى ضرورة تقديم الدعم المالي الكافي للمؤتمر، ودعوا المانحين إلى تقديمه في الوقت المناسب.

وأكد بضعة متكلمين أن المشاركة في الجولة الأولى للمؤتمر ينبغي أن تكون مفتوحة لجميع الدول المجاورة، وأنه يجب عدم استبعاد الحكومات التي لديها رغبة مشروعة في المشاركة في المؤتمر<sup>(٣٣)</sup>.

وأشار المبعوث الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى إلى أنه رغم اتفاق البلدان الستة الرئيسية على تعيين منسقين وطنيين وتشكيل لجان تحضير وطنية، لم يتمكن سوى بلد واحد أو بلدين من تقديم تفاصيل كاملة. ولذلك، فقد لا يتسنى عقد الاجتماعات التحضيرية الإقليمية بسبب إحجام معظم البلدان الأساسية الستة عن تقديم مساهماتها<sup>(٣٤)</sup>.

وأشار الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى إلى أن دور مجلس الأمن يتسم بأهمية حيوية في التحضير للمؤتمر وعقدته، وفي توفير التوجيه السياسي في عملية المؤتمر، وفي منح الدعم الدبلوماسي الضروري، وفي حشد المجتمع الدولي لدعم المؤتمر<sup>(٣٥)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس ببيان بالنيابة عن المجلس<sup>(٣٦)</sup>، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يرحب ويؤيد بقوة تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛

يُشدد أيضا على أهمية مشاركة جميع الدول المعنية في المؤتمر بشأن منطقة البحيرات الكبرى؛

تنفيذ تلك البرامج، بغية المساعدة في إنهاء دورة الصراع وضمان استدامة السلام والاستقرار والأمن والديمقراطية والتنمية في المنطقة بكاملها. ومن شأنه أيضا وضع إطار إقليمي يسهل اعتماد وتنفيذ ميثاق بشأن تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية. وأشار إلى أن المؤتمر ليس حدثا يقع لمرة واحدة ولكنه عملية تتألف من عدة مراحل، وحث البلدان الأساسية على أن تركز على أولويات المؤتمر من أجل وضع سياسات وبرامج ومشاريع وأنشطة محددة وممكنة.

وأثناء الجلسة، أدلى ببيانات الأمين العام، ومعظم أعضاء المجلس<sup>(٣١)</sup>، وممثلو إيطاليا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)<sup>(٣٢)</sup> وموزامبيق (بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأفريقي) وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكذلك المبعوث الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى والممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

وأعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم القوي للمؤتمر، ووافقوا على ضرورة إتباع نهج إقليمي لمعالجة الأزمة التي تؤثر على منطقة البحيرات الكبرى. وأعربوا عن أملهم في أن يساعد عقد المؤتمر في توطيد المكاسب التي تحققت في عمليات السلام الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وأكد عدد من المتكلمين أن نجاح المؤتمر سيتوقف على اتخاذ تدابير ملموسة تضمن منع عودة أعمال العنف وعدم الاستقرار والجريمة في المنطقة في المستقبل. ورحب عدة متكلمين بالدور الذي يضطلع به المجلس بعمله في المنطقة، وأعربوا عن تأييدهم لمختلف بعثات حفظ السلام وغيرها من البعثات الموجودة في الميدان. كما أشار عدد من

(٣٣) S/PV.4865، الصفحتان ١٨ و ١٩ (فرنسا)؛ والصفحتان ٢٩ و ٣٠ (الكاميرون)؛ والصفحات ٣٠ إلى ٣٢ (ألمانيا).

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحات ١١ إلى ١٣.

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحات ١٥ إلى ١٨.

(٣٦) S/PRST/2003/23.

(٣١) لم يدل ممثل الولايات المتحدة ببيان.

(٣٢) انضم إلى البيان كل من إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة والنرويج وهنغاريا.

يناشد بلدان المنطقة والمجتمع الدولي تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي المستمر، فضلا عن المساعدة التقنية والمالية الكافية.

يشجع دول المنطقة على التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن المشاركة في المؤتمر؛  
يعرب عن الأمل في أن يساعد التطبيق الكامل لعلاقتها السياسية ووضع تدابير وآليات لبناء الثقة أيضا في تحقيق الاستقرار لجميع بلدان المنطقة؛

## ١٠ - الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

وزامبيا وزمبابوي، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية<sup>(٥)</sup>، وميسر الحوار بين الأطراف الكونغولية<sup>(٦)</sup>.

وقال الأمين العام إنه منذ توقيع اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩<sup>(٧)</sup>، وقعت انتهاكات عديدة لوقف إطلاق النار، وأعيق نشر ضباط الاتصال العسكريين التابعين للأمم المتحدة، مما يقوض الثقة في عملية التنفيذ. وأكد أنه لو توفر لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التعاون الضروري وسُمح لها بأداء وظيفتها، فإنها يمكن أن تساعد في تعزيز الثقة فيما بين الأطراف وأن تبقى عملية السلام في مسارها. وبعد أن أعرب عن اعتقاده أن اتفاق لوساكا يظل الحل الأنجع

المقرر المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٠٩٢): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٠٩٢<sup>(١)</sup> المعقودة كجلسة رفيعة المستوى يومي ٢٤ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من الأمين العام. وأدلى ببيانات معظم أعضاء المجلس<sup>(٢)</sup>، وممثلو الجزائر وأنغولا وبلجيكا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والبرغال (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)<sup>(٣)</sup> وموزامبيق ورواندا وجنوب أفريقيا وأوغندا

(٥) في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، لم تعد منظمة الوحدة الأفريقية قائمة، وحل محلها الاتحاد الأفريقي.

(٦) كانت أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق ورواندا وأوغندا وزامبيا وزمبابوي ممثلة برؤساء كل منها؛ وكانت بلجيكا ممثلة بنائب رئيس وزرائها ووزير خارجيتها؛ وكانت بوروندي وكندا وناميبيا ممثلة بوزراء خارجية كل منها؛ وكانت فرنسا ممثلة بوزيرها المفوض للتعاون والفرانكوفونية؛ وكانت مالي ممثلة بوزيرها للقوات المسلحة؛ وكانت الولايات المتحدة ممثلة بوزيرة خارجيتها. ودُعي ممثلو إريتريا وإسرائيل والبرازيل والجمهورية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الأخضر وكولومبيا وليسوتو ومصر والنرويج والهند واليابان إلى المشاركة، ولكنهم لم يدلوا ببيانات؛ وقام بعض الممثلين بتعميم بياناتهم (انظر S/2000/54).

(٧) انظر S/1999/815 (رسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل زامبيا، يحيل بها نص ومرفات اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار).

(١) خلال هذه الفترة، وبالإضافة إلى الجلسات التي يغطيها هذا القسم، عقد المجلس عددا من الجلسات الخاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عملا بأحكام القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، المرفق الثاني، الجزء ألف وباء. وعُقدت الجلسات في ١٨ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٩١)، و ٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٤٨٣)، و ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٥٠)، و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦١٢)، و ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٦٧).

(٢) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الأول، الجزء الخامس، الحالة ١٤، فيما يتصل بالحالات الخاصة المتعلقة بتطبيق المواد ٢٧ إلى ٣٦ من النظام الداخلي المؤقت؛ والفصل الحادي عشر، الجزء الرابع، القسم باء، فيما يتعلق بالمادة ٤٢ من الميثاق؛ والفصل التاسع، القسم باء، فيما يتعلق بالمادة ٥١؛ والفصل الثاني عشر، الجزء الأول، القسم باء، فيما يتعلق بالمادة ٢ (٤).

(٣) قامت الولايات المتحدة بتعميم بيانها (انظر S/2000/54).

(٤) انضم إلى البيان كل من إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا.